دور الشرطة في تقويم السلوك الانساني نحو مقاومة التلوث البيئي

م.اسماء عامر عبدالله

dr.asmaaalnas83@gmail.com

كلية الحقوق/جامعة تكريت

THE ROLE OF THE POLICE IN EVALUATING HUMAN BEHAVIOR TOWARDS RESISTING ENVIRONMENTAL POLLUTION

Lecturer.Asmaa Amer Abdullah

Aikrit University/College of Law

المستخلص

أضحى التلوث البيئي قضية تهم كافة دول العالم، وذلك بعدما ارتفعت معدلات انتشاره التي تتلازم وتتناسب مع درجة التطور التكنولوجي والصناعي حتى أصبحت العودة إلى البيئة البكر حلما بعيد المنال، وأصبح الاهتمام الدولي ينصب على الحد من ارتفاع معدلات التلوث، لذلك كان التعاون بين أجهزة الدولة من أجل حماية البيئة وخفض معدلات التلوث مطلا قوميا. وتلعب الشرطة دورا حيويا من أجل حماية البيئة من التلوث، ويدخل ذلك في إطار وظيفتها التقليدية باعتبارها إحدى هيئات الضبط الإداري المنوط بها الحفاظ على النظام العام بعناصره الثلاثة : الأمن العام، والصحة العامة، والسكينة العامة.

الكلمات الافتتاحية: الشرطة البيئية، هيكلية تنظيمها، التلوث البيئي

Abstract

Environmental pollution has become an issue of concern to all countries of the world, after its high rates of proliferation, which coincide with the degree of technological and industrial development until the return to the virgin environment has become a distant dream, and international attention is focused on reducing high rates of pollution.Therefore, cooperation between state agencies to protect the environment and reduce pollution rates was a national issue.The police play a vital role in protecting

the environment from pollution, which falls within its traditional function as one of the administrative control bodies charged with maintaining public order with its three components: public security, public health and public tranquility.

Key words: Environmental Police, Organization Structure, Environmental Pollution

المقدمة

لقد دأب البشر منذ الخليقة إلى الاعتداء على الموارد الطبيعية التي منحهم الله سبحانه وتعالى إياها ما يترتب على ذلك إخلال للاتزان البيئي نتيجة تلك الممارسات البشرية الضارة. فالاعتناء بالبيئة والمحافظة عليها وحمايتها يعتمد في الأساس على دور الإنسان في التعامل مع البيئة المحيطة بها والتي يعيش فيها [١]، كما أن المحميات الطبيعية تستهدف صون الموارد الحية والمحافظة على صحة العمليات البيئية في النظام البيئي والمحافظة على التنوع الوراثي في مجموعات الكائنات الحية التي تتفاعل في إطار النظام البيئي والمحافظة على أداء أدوارها من خلال اجراء البحوث والدراسات العلمية والقيام بالأرصاد الجوية والتخطيط التنموي والمشاركة الشعبية والتعليم والتدريب والإعلام البيئي فضلا عن السياحة ومحاولة تحقيق أرباح من الزيارات التي تتم لتلك المحميات وتعميق إدراك الإنسان للبيئات الصحراوية والزراعية والبحرية والساحلية والمياه العذبة وتوفير أشكال الترفيه والسياحة خاصة وأنها تتصل يتمتع الجمهور بالموارد الطبيعية في المنطقة بمناظرها وتراثها الحضاري الطبيعي [٢] .

مشكلة البحث: كما ساهم التطور الهائل في جمال الصناعة والتكنولوجيا إلى تفاقم المشاكل البيئية نتيجة ازدياد وانتشار الملوثات التي تؤثر بالسلب على الصحة العامة فضلا عن ما تصيبه من تدهور للنظام البيئي الطبيعي.

[١] علي عدنان الفيل : مهام الضبط القضائي الخاص في الجرائم البيئية في التشريعات العربية (دراسة مقارنة) المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، عد، مج٢٧، ٢٠١١، ص٢٥٨

[٢] عبد الرحمن محمد علي الغامدي ، مصدر سابق، ص٣.

اهمية البحث: ان اهمية الموضوع تكمن في ان خطورة ظاهرة التلوث والمشاكل البيئية المترتبة على هذه الظاهرة بدأت جهود الدول تتزايد من أجل الحد من الممارسات الضارة والأنشطة المدمرة والتي تؤثر على البيئة بالسلب.

هدف البحث: ان بعض الدول ذهبت لسن التشريعات اللازمة للمحافظة على البيئة وحمايتها من الأضرار الهائلة التي تلحق بها وتؤثر فيها وتعود عليها بخسائر جمة [١]. ومن ضمن تلك الجهود للمحافظة على البيئة بشكل عام والمحميات الطبيعية بشكل خاص .

المبحث الأول

ماهية الشرطة البيئية

يشكل وجود جهاز شرطة بيئية فاعله ومؤهله ومتخصص احد الدعائم الأساسية للمحافظة على البيئة وضمان استمراريتها، ويعكس الأهمية والأولوية التي توليها الدولة لهذا القطاع الحيوي والهام[٢]. لقد تناول النظام الداخلي لقسم الشرطة البيئية في العراق رقم ١ لسنة ٢٠١٠ كيفية تشكيل هذا الجهاز من حيث المؤهلات المطلوبة في الشخص الذي تسند اليه ادارة هذا القسم وكذلك من حيث موقع هذا القسم وعالج ايضا مسالة تحديد الجهة التي يرتبط بها هذا الجهاز سواء ادارية ام فنية وذلك في المادة اولا (١-٣)[٣]. وعليه فان هناك مجموعة من المراحل التي يجب أن يمر بها تشكيل الشرطة البيئية سواء في العراق ام في الجزائر وهذا ما سوف نتناوله اتباعا فيما يلي من خلال مطلبين خصصنا الأول منهما لتعريف الشرطة البيئية اما المطلب الثاني فقد افرحناه لبحث الهيكل القانوني لجهاز الشرطة البيئية .

مطلب الأول

تعريف الشرطة البيئية

[١] علي عدنان الفيل ، مصدر سابق ، ص٢٥٨

[٢] وزارة البيئة العراقية : الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في العراق وخطة العمل المقيئية للفترة (٢٠١٢-٢٠١٧)، مسودة أولى، ص ٠٨٠ .(٢٠١٨/٩/١٧ .
http://www.natureiraq.org/uploads/9/2/7/0/9270858/nat_envt_sap.pdf

[٣] المادة اولا (١-٣) من النظام الداخلي للشرطة البيئية في العراق رقم ١ لسنة ٢٠١٠

لقد جاء تعريف كلمة الشرطة في مقدمة ابن خلدون) في (ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر على أنها: (وظيفة مرؤوسة لصاحب السيف في الدولة، وحكمه نافذ فيصاحبها في بعض الأحيان. وكان أصل وضعها في الدولة العباسية لمن يقيم أحكام الجرائم في حال استبدالها أوال ثم الحدود بعد استيفائها)[١]، ويقصد بالشرطة في الاصطلاح هي الجند الذين يعتمد عليهم الخليفة او الوالي في استباب الأمن وحفظ النظام والقبض على الجناة والمفسدين وما إلى ذلك من الأعمال التي تكفل امن الجمهور وطمأنينتيه[٢]. وحسب عيسى قاسمي، جاء تعريف الشرطة كالتالي: (هي كلمة غربية مشتقة من كلمة شرط التي تعني عالمة مميزة يضعها الأعوان المكلفون بمهام الشرطة، على الساعد الأيسر الكي يعرف المواطنون بأن حامليه هم من أصحاب الشرطة)، وفي الأدب العربي، يستعمل مفهوم الشرطة ليقصد به: "العين اليقظة التي لا تنام، وهو الجهاز العمومي الأكثر قربا من المواطنين واهتماماتهم وأسرارهم. فالشرطة منذ نشأتها، هي مصلحة عامة لديها مهام متعددة : كالوقاية، التربية، الحراسة، والحماية. ولقد أدرج البعض على تسمية الشرطة برجال الأمن ولعل هذه التسمية هي الأفضل، وهي الأكثر انتشارا إذ أنها تعني المسؤولين عن الأمن[٣]. وهم مجموعة من الأفراد الموظفين الحكوميين والمكلفين بما منحتهم الدولة من سلطات على حفظ الأمن والاستقرار في المجتمع عن طريق مجموعة من الإجراءات والقوانين المكلفين بتنفيذها داخل المجتمع، حيث أنهم يعملون في ظل جهاز يعمل على تنظيم أعمالهم وهو جهاز الشرطة[٤]. اما جهاز الشرطة

[١] ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشان الأكبر، طبعة جديدة منقحة ومصححة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ٢٠٠٧ ص ٢٥٧_٢٥٨.

[٢] محمد السعيد زلاتي، أ. د. احمد بنيتي: دور الشرطة الجزائرية في الوقاية من الجريمة ومكافحتها ، مجلة تحولات، مج٢، ١٤، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠١٩، ص ٣٧٥.

[٣] Kasmi Aissa la police algérienne une institution pas comme les autre. - Edition anap 2002, pp17.18.

[٤] ما هو تعريف الشرطة: متاح على الرابط التالي: https://www.almrsal.com/post/402060. (٢٠/٣/٢٠١٩)

العراقية فهو قوة الشرطة النظامية الإقليمية المسؤولة عن إنفاذ القانون المدني داخل العراق .

واسترشد تنظيم وهيكل والتوظيف الممارسة الحالية من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة في اعقاب غزو العراق عام ٢٠٠٣، وقيادة شرطة تحت إشراف وزارة الداخلية[١]. ويخضع رجال الشرطة في العراق الى القانون الجنائي لقوى الأمن الداخلي وهو يتكون من قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٨ وقانون أصول المحاكمات الجزائية لقوى الأمن الداخلي رقم ١٧ السنة[٢] ٢٠٠٨ . وتأخذ الشرطة في العراق انواع هي : الشرطة المحلية والشرطة الاتحادية العراقية وقوات المغاوير العراقية وقوات حرس الحدود وقوة الرد السريع[٣] ومن بين أهم الأنواع المستحدثة في وزارة الداخلية هي الشرطة البيئية، وقد تم استحداثها استنادا إلى احكام المادة ٣٥ من قانون حماية و تحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ حيث صدر نظامها الداخلي رقم ١ لسنة ٢٠١٥ وهو يتكون من ٦ مواد[٤]. أما الشرطة الجزائرية في الجهاز الذي يمارس مهامه تنظيمية باسم المديرية العامة للأمن الوطني، احدى المديريات الرئيسية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية وتحت وصايتها يقوم بمهمة حفظ الأمن والنظام العام بالمدن الجزائرية الكبرى والمناطق الحضرية وشبه الحضرية بالإضافة الى انها تؤدي مهام الشرطة الروتينية الأخرى كمراقبة حركة المرور والدوريات الراكبة والراجلة التي تستهدف الوقاية من الجريمة وتقويم السلوك من خلال الحضور الدائم والتواجد المستمر لهذا الجهاز في الميدان من خلال افراده[٥] . هذا ولقد تضم قانون حماية البيئة رقم ٨٣-٣. لسنة ١٩٨٣ موضوع الفئات التي تتمتع بصفة شرطي بيئي وذلك في المادة ١٣٤ حيث نصت على (يتمتع بصفة شرطي حماية بيئة: ١- ضباط وأعوان الشرطة القضائية. ٢-الموظفون

---

[١] موقع ويكبيديا: الشرطة العراقية، متاح على الرابط التالي٨٤% (https://ar.Wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9(25/3/2019

[٢] كاظم عتاد حسن الجبوري: قطع راتب رجل الشرطة في القانون الجنائي لقوى الأمن الداخلي، مج٢٠، ١٤ مجلة جامعة بابل، ٢٠١٧، ص١٦

[٣] الشرطة العراقية، مصدر سابق

[٤] النظام الداخلي لقسم الشرطة البيئية رقم ١ لسنة ٢٠١٠.

[٥] ط. د. محمد السعيد زناتي، أ. د. احمد بنيتي، مصدر سابق، ص ٣٧٥.

والأعوان المكلفون ببعض مهام الشرطة القضائية المنصوص عليهم في المواد من ٢١ وما يليها من قانون الإجراءات الجزائية. ٣- ضباط وأعوان الحماية المدنية. ٤- المفتشون المكلفون بحماية البيئة. ٥- مختلف الأعوان المكلفين بحماية البيئة والمنصوص عليهم في التشريع الجاري به العمل)[١]، ويعتر الشديدة القضائي مفهوم يتمحور معناه على تلك الإجراءات التي يقوم بها اشخاص مؤهلون محددون بقصد اكتشاف الجرائم وتتبع فاعلها بالجزاء القانوني المناسب، وفي هذا الإطار لم يكتفي المشرع بقواعد الضبط الإداري الوقائي وإنما فرض نظام الضبط القضائي الرد مي تجسد في شكل ملح ومخالفات بمكن أن تقع بمناسبة ممارسة بعض الأنشطة في نطاق المحميات الطبيعية، ويؤهل البحث ومعاينة ذلك ضباط وأعوان الشرطة القضائية والموظفون المؤهلون قانونا، في إطار الصلاحيات المخولة لهم، بموجب التشريع والتنظيم المعمول بها، حسب نص المادة ٣٨ من القانون رقم ١١/٢، والمقصود بذلك ما حددهم قانون الإجراءات الجزائية، وما جاء به قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وغيره من عديد النصوص التنظيمية المحددة للأعوان والموظفون المكلفون بالبحث والتحري في شأن الجرائم الماسة بالبيئة عموما. كما أن تشكيلات شرطة العمران تسهم في حماية المحميات الطبيعية نظرا لدورها البارز في حماية البيئة عموما[٢]، أما في الجزائر فقد تم تأسيس شرطة العمران والتي تعد الفرع المسؤول عن حماية البيئة ومراقبة مدى ملائمة البناء ات والهياكل العمرانية للشروط البيئية المنصوص عليها قانونا، وهي فرع من فروع الشرطة الإدارية، تأسست في الأمن الوطني بعد صدور القانون ٨٢/٢، والمؤرخ في ٦ كانون الأول ١٩٨٢ المتعلق برخصة البناء و رخصة التجزئة المعدل بالقانون ٢٩/ ٩٠ المؤرخ في ١ كانون الأول ١٩٩٠ المتعلق بالتهيئة و التعمير، لقد تم التأسيس الفعلي لشرطة العمران وحماية البيئة بقرار صادر من المديرية العامة للأمن الوطني تحت رقم ٤٨، ٥/ او/اع مورخ

[١] المادة ١٣٤ من قانون حماية البيئة رقم ٨٣-٣. لسنة ١٩٨٣.

[٢] العميري ياسين، د. بوشنافة جمال: المحميات الطبيعية في التجربة الجزائرية وبعض التجارب العربية، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المدية، مج، ع١، ٢٠١٩، ص ١٣٤.

في ٠٩ أيار١٩٨٣. إلا أن نشاطات هذه الوحدات تم تجميدها في سنة ١٩٩١ وذلك بسبب تردي الوضع الأمني وظهور أولويات اخرى الا وهي مكافحة الأنشطة الإرهابية، ثم إعادة تنشيط هذه الوحدات وذلك بإنشاء أول فصيلة سنة ١٩٩٧ في العاصمة وتوسيعها سنة ١٩٩٩ على كافة الدوائر التابعة لها، وبداية من شهر أبريل سنة ٢٠٠٠، وتم إعادة تنشيط هذه الوحدات على مستوى أهم المدن الكبرى للوطن وهي: وهران، قسنطينة، وعناية. وانتهى هذا المخطط بتعميم هذه الفرق في شهر أوت ٢٠٠٠ على مستوى كل واليات الفطر الوطني[١]. ومما تقدم يمكن أن نعرف الشرطة البيئية بانها تلك الجهاز الذي يضم مجموعة من الأفراد الموظفين الحكوميين والمكلفين بحماية البيئة ومعاقبة من يقدم على أي عمل يؤدي الى تلويث البيئة. وتنوع وتعدد الواجبات الخاصة بالشرطة البيئية والتي تتمثل بمراقبة الأفعال التي قد تشكل انتهاكا للبيئة ومكوناتها المختلفة ومن

ضمنها المحميات الطبيعية ومن ثم اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية بحق مرتكبيها، وتنفيذ قرارات الصادرة من الجهات المختصة بحماية البيئة من خلال إزالة المخالفات البيئية أو الغلق المرات للمعامل أو للمحلات التي تتسبب في الإضرار بالبيئة و ابداع القضايا المتعلقة بالمخالفات البيئية للمحاكم وتنفيذ الأحكام الصادرة عنها من خلال المراكز الأمنية وأقسام التنفيذ القضائي ومساعدة الوزارات والدوائر المختصة في نشر الوعي البيئي بين المواطنين بالتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة .

مطلب الثاني

الهيكل القانوني لجهاز الشرطة البيئية

تتمثل الأغراض العامة من المحميات الطبيعية في استقرار الإنسان باستخدام افضل الوسائل العلمية للحفاظ على البيئة وتنشيط تطوير صحة الإنسان وسلامة بدنه من خلال توفير الإطار البيئي المناسب وأثر البيئة على الإنسان والحيوان والنبات وتفاعلهم مع عناصر البيئة وحماية الأنواع المهددة بالانقراض وحماية البيئات الطبيعية

[١] قبايلية عبد الوهاب و شرايطية مراد: دور شرطة العمران في حماية البيئة في الجزائر، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلو السياسية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، ٢٠١٩، ص٠٣.

التي تعيش فيها وأثر التلوث في البحار والمحيطات وما نتج عنه من انقراض لبعض أنواع الحيوانات والنباتات المائية وتهديد الثروة السمكية وتدهور الشعاب المرجانية – وتطبيق افضل وسائل التخطيط لمواجهة الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والسيول والزلازل والبراكين – ودراسة الآثار الناتجة عن الإسراف في استخدام الطاقة ومواردها مثل الاحتطاب وأثره على الثروة القومية من مصادر الأشجار – ومراقبة التغيرات الأرضية سواء كان طبيعية أو من أثر الأنشطة الإنسانية – والمحافظة على الأصول الوراثية وصون وإكثار الحيوانات والنباتات البرية والحفاظ على النباتات والحيوانات ذات الأهمية العلاجية وإدارة البيئة على أسس سليمة، وعدم تشويهها نتيجة للتقدم التكنولوجي[1] . وتتصف المنطقة العربية بتنوع المناخ وتعدد الأقاليم البيئية مما يميزها بنوع حيوي مائل متمثل بالأنواع النباتية والحياة البرية الحيوانية وتعتبر الحياة البرية من الثروات الطبيعية المتجددة، حيث تشكل ارثة قومية لا يستهان بها على المستويين الاقتصادي والسياحي، بالإضافة الى قيمتها البيولوجية والعلمية واهميتها كمكونات مهمة للإرث الطبيعي والعالمي .

ركزت المادة ١ في الفقرات (١–٣) من النظام الداخلي لقسم الشرطة البيئية رقم ١ لسنة ٢٠١٥ في العراق على الية تشكيل الشرطة البيئية من حيث رتبة الضابط المكلف بإداري قسم الشرطة البيئية حيث اشترطت أن يكون برتبة لا تقل عن عقيد كما انها اشترطت أن يكون حاصل على شهادة جامعية في الاقل في مجال الاختصاص أي في الاختصاص البيئي، كما عالجت ذات المادة في فقرتها ٢ مسألة توزيع الشرطة البيئية جغرافيا فقد اوجبت أن يكون المقر الرئيسي لقسم الشرطة البيئية في العاصمة بغداد[2]. والقسم هو احد مفردات القطاعات الإدارية التي تشكل محتوى الهيكل التنظيمي وهو قطاع أساسي في الإدارة وأعلى من الشعبية، وتشترط معظم المؤسسات التي تتبع التنظيمات الإدارية التسلسلية، أن لا تقل الشعب داخل هذه الإدارات عن ثلاث شعب،

[1] محمد ابراهيم محمد ابراهيم: المحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي في مصر (رؤية حديثة)، مجلة اسيوط للدراسات البيئية، ع١٩، يوليو ٢٠٠٠، ص ٠٨٢

[2] المادة (١)الفقرة (١-٣) من النظام الداخلي لقسم الشرطة البيئية في العراق رقم ١لسنة٢٠١٥،ص ١.

وترتبط بمدير الإدارة أو نائبه وسمحت ذات الفقرة ٢ من المادة ١ أن يتم فتح مراكز للشرطة البيئية على مستوى شعبة في كل محافظة في العراق، والشعبة هي المستوى التنظيمي | الأعلى من الوحدة، وتشترط معظم المؤسسات التي تتبع التسلسل الوظيفي أن لا يقل عند الموظفين في الشعبة عن ٣ موظفين، وترتبط برئيس القسم[١]. وتشير الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية للفترة (٢٠١٣-٢٠١٧) الى انه (يشكل وجود قضاء بيئي قادر ومؤهل وفاعل وكذلك جهاز شرطة بيئي متخصص احد الدعائم الاساسية للمحافظة على البيئة وضمان استمراريتها، ويعكس الأهمية والأولوية التي توليها الدولة لهذا القطاع الحيوي والهام)[٢] واشارت الفقرة ٣ من المادة ١ من النظام الداخلي للشرطة البيئية الى انه (يرتبط القسم المنصوص عليه في البند (أولا) من هذه المادة اداريا بمديرية الدفاع المدني العامة في وزارة الداخلية و فنيا بوزارة البيئة و تشكيلاتها في المحافظات)[٣]، وقد طالبت وزارة البيئة وزارة الداخلية بان يكون ارتباط مديرية شرطة البيئة مباشرة بالوزارة، واتاحة الفرص لهم من خلال وزارتهم بمنح الترقية للضباط والمراقب العامة فيها، ليكون ذلك حافزا وعامل جذب واستقرار وظيفي للملاكات العامة[٤]. ويقصد بالدفاع المدني حسب التعريف الوارد في القانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٣ بانه جميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها الأجهزة الرسمية والشعبية عدا القوات المسلحة لغرض تأمين الحماية للسكان والممتلكات العامة والخاصة وتقليل الخسائر الى ادنى حد ممكن وادامة العمل والانتاج في ظروف السلم

---

[١] المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية : https://hrdiscussion.com/nr10008.html (٢٩/٣/٢٠١٩).

[٢] جمهورية العراق، وزارة البيئة الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية الفترة (٢٠١٣ http://apps.unep.org/redirect.php?file-publications/pmdocuments/-.14uat(Y. The%20National%20Environmental%20Strategy%20and%20Action%20Pla n%20%20 2013 201%E1%80%93%202017%20for%20Iraq (١٧/٩/٢٠١٨2013National_Environmental_Strategy Arabic.pdf)

[٣] المادة (١) الفقرة (٣) من النظام الداخلي لقسم الشرطة البيئية في العراق، مصدر سابق، ص١.

[٤] - موقع الد پريس: متاح على الرابط التالي :https : / / www . alghaitpress . com / news (٢٩/٣/٢٠١٩)

والحرب والكوارث المختلفة)[1]، ويلعب الدفاع المدني دورا في الحفاظ على الحق في بيئة نظيفة والمحافظة على المحميات الطبيعية باعتبارها شكلا من اشكال المحافظة على البيئة والحياة الطبيعية، فمن حق الإنسان أن يعيش في جو خال مما يعكر لقاء الهواء الذي يستنشقه، وليس من حق الدولة أو الشركات والجماعات والأفراد تلويث الهواء بالأدخنة والأبخرة والغبار الضار بصحة الإنسان ومن واجب الدولة أن تسخر تشريعاتها وامكاناتها لمنع التلوث الضار بصحة الإنسان والحيوان والنبات بما يكفل تحقيق الرفاهية العامة المطلوبة منها كهدف أساسي من أهداف السلطة ومسئولياتها أمام العشب الإنسان ومن حق الإنسان أن يشرب مياها نظيفة خالية من التلوث الذي تحدثه المصانع بإلقاء مخلفاتها في الأنهار والترع، مما يلحق ابلغ الأضرار بصحة الإنسان والحيوان والنبات . ومن واجب الدولة حظر ومقاومة تلوث المياه والمعاقبة على إلقاء المخلفات الضارة بمياه البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية والبحيرات والأنهار ومجارى مياه الشرب والري عموما[2]، ويقصد بالارتباط الاداري لقسم الشرطة البيئية بمديرية الدفاع المدني العامة في وزارة الداخلية، أن تكون مهم التخطيط التنظيم، صنع واتخاذ القرار القيادة، والرقابة من مسؤولية مديرية الدفاع المدني العامة في وزارة الداخلية[3] . وقد نص المشرع العراقي في قانون الدفاع المدني النافذ طي اعال الدفاع المدني في المادة ٣ وفي الفقرات رابعة، ثالث عشر، ورابع عشر، اهتم بجملة وظائف ادارية لها علاقة مباشرة بالمحميات الطبيعية[4] وفي رأي الباحث آن ارتباط قسم الشرطة البيئية اداريا بمديرية الدفاع المدني العامة قد يعرقل عمل القسم وان كانت الحجة التي يستند

[1] المادة (١) ثالثة من قانون الدفاع المدني أو الرقم ٤٤ لسنة ٢٠١٣

[2] د. نبيل مصطفى ابراهيم: الدفاع المدني وحماية حقوق الانسان، بحث منشور في الندوة العلمية حول أيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية، للفترة من ٢٥-٢٧/ ٢ /٢٠٠٨، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨، ص ٥٩.

[3] عمر عيد دزه: مدخل إلى الإدارة، ابيلا العلوم السياحية والفندقية، حلب، ٢٠٠٩، ص ١٩.

[4] حيث نصت المادة (٣) في الفترات ثالث عشر ورابع عشر من قانون الدفاع المدني رقم ٤ لسنة ٢٠١٣ على انه تشمل العمال الدفاع المدني ما يلي (رابعا: تحديد المنشآت اللازمة للدفاع المدني ومتابعة الأمتها وادامتها. الفترة ثالث عشر: اجراء الكشوفات على المنشآت والمشاريع والمصانع وتابعة تنفيذ شروط الولاية والسلامة فيها لأغراض الدفاع المثلي. رابع عشر: تطهير المناطق من عوامل التلوث المختلفة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة).

اليها مشرح النص بان قسم الشرطة البيئية قسم مستحدث تنقصه الخيرة على مستوى المنشدين وكذلك لتشابه

جزء من مهامه مع مهام مديرية الدفاع المدني، فإننا نذهب الى ان استحداث قسم الشرطة البيئية يشكل تطور ملحوظ يسجل لصالح حماية البيئة بشكل عام والمحميات الطبيعية بشكل خاص هذا من جانب، كما أن تطوير كوادر الشرطة البيئية يمكن أن يتم بالتعاون مع مديرية الدفاع المدني العامة دون ربطها بشكل كامل.

كما ذهب المشرع العراقي في الفقرة ٣ من المادة ١ من النظام الداخلي للشرطة البيئية رقم ١ السنة ٢٠١٥ الى انه (يرتبط القسم المنصوص عليه في البند (اولا) من هذه المادة ..... و فنيا بوزارة البيئة و تشكيلاتها في المحافظات)[١]. والمقصود بالارتباط الفني في استقطاب الموارد البشرية وتخطيط القوى العاملة وتنظيم القوى العاملة وغيرها من الوظائف الفنية الأخرى[٢]. وقد استند النظام الداخلي للشرطة البيئية في العراق هذه المهام الى وزارة البيئة ليكون ارتباط قسم الشرطة البيئة قنيا بوزارة البيئة. هذا وقد نصت المادة ٤ من قانون وزارة البيئة رقم ٣٧ السنة ٢٠٠٨ على أنه (تسعى الوزارة إلى التحقيق اهدافها من خلال ما يأتي.. خامس عشر العمل على حماية الطبيعة والمواقع الطبيعية المسجلة وطنية بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية. سادس عشر اقامة وإدارة المحميات الطبيعية)[٣]، مما يعني أن تنفيذ الخطط البيئية يكون تحت اشراف وزارة البيئة، من اجل اتمام المهام حيث تعد الاختصاصات في الفريق الواحد يعتبر امرا ايجابية في العمل.

وقد تناولت المادة الثانية من النظام الداخلي لقسم الشرطة البيئية العراقي رقم ١ لسنة ٢٠١٥ تعدادا للشعب التي يتكون منها قسم الشرطة البيئية في العراق وفي خمس شعب رئيسية وهي:

اولا :- الادارية والمالية

---

[١] المادة (١ / ٣) من النظام الداخلي للشرطة البيئية رقم (١) لسنة ٢٠١٥

[٢] موقع بيت كوم: متاح على الرابط التالية : (A) //١٤.
https://specialties.bayt.com/ar/specialties/9/70182/%D9%85

[٣] المادة (٤/ خامس عشر و سادس عشر) من قانون وزارة البيئة رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٨

ثانيا :- التحاليل البيئية ومكافحة التلوث البيئي

ثالثا :- التخطيط والمتابعة

رابعا :- القانونية والجنائية

خامسا:- مراكز شرطة حماية البيئة في المحافظات غير المنتظمة في إقليم[1]

اما في الجزائر وكما اشرنا سابقا فقد صدر قانون حماية البيئة رقم ٨٣-٠٣ لسنة ١٩٨٣ والذي تضمن مجموعة من المواد التي نظمت حماية البيئة وافرد هذا القانون الفصل الأول من الباب السادس (البحث عن المخالفات ومعاينتها) وسماه (الشرطة المكلفة بحماية البيئة) حيث تضمنت المواد من ١٣٤ الى ١٣٩ مجموعة من الأحكام المنظمة لعمل هذا الجهاز، حيث اشارت المادة ١٣٦ من قانون حماية البيئة الى (يتمتع بصفة شرطي حماية بيئة: ١-ضباط وأعوان الشرطة القضائية. ٢-الموظفون والأعوان المكلفون ببعض مهام الشرطة القضائية المنصوص عليهم في المواد من ٢١ وما يليها من قانون الإجراءات الجزائية. ٣- ضباط وأعوان الحماية المدنية. ٤ المفتشون المأمون بحماية الوردة و مختلف الألوان المكلفين بحماية البيئة والمنصوص عليهم في التشريع الجاري به العمل)[2]، كما اهتمت شرطة العمران وحماية البيئة بمسالة حماية البيئة بشكل عام وحماية المحميات الطبيعية بشكل خاص، وكما قد ذكرنا سابقا قد تأسست في الأمن الوطني بعد صدور القانون رقم ٢/ ٨٢، المؤرخ في ١١٨٢/ ٧ /١ المتعلق رخصة البناء ورخصة الثورة المعدل بالقانون رام ٢٩ / ١٠ المؤرخ في ١ ديسمبر ١٩٩٠ المتعلق بالتهيئة والتعمير ولقد تم التأميم الفعلي لشرطة العمران وحماية البيئة بقرار صادر من المديرية العامة للأمن الوطني تحت الرقم ٧٨ و او راع المؤرخ في ٩ أيار ١٩٨٣ و الذي كان ينص على استحداث ارق العمران و حماية البيئة على مستوى مدينة الجزائر العاصمة، و في مرحلة ثانية على مستوى ولايات سطيف، بجاية البليدة بومرداس، تيبازة، العامة، البويرة، عنابة، وهران، بشار، عين الدفلى، تيسة، بسكرة، معسكر، برج بوعربرنج، قسنطينة، وقد انطلقت هذه الوحدات في نشاطها الفعلي

[1] المادة ٢ النظام الداخلي لقسم الشرطة البيئية العراقي رقم ١ لسنة ٢٠١٥.

[2] المادة ١٣ من قانون حماية البيئة رقم ٣٠٨٣، لسنة ١٩٨٣.

بداية السنة وأحدثت حركية وديناميكية في مجال محاربة المظاهر المخلة السلامة المحيط، إلا أن نشاطات هذه الوحدات ثم تجميدها في سنة ١٩٩١[١]. وقد تم إعادة تنشيط هذه الوحدات و ذلك بإنشاء أول اصيلة مسنة ١٩٩٧ في العاصمة وتوسيعها عام ١٩٩٩ على كافة الدوائر التابعة لها، و بداية من شهر نيسان ٢٠٠٠، ثم إعادة تشريع هذه الوحدات على مستوى أهم المدن الكبرى للوطن وهي: وهران، قسنطينة، وعناية. وانتهي هذا المخلل بتعميم هذه الفرق في شهر أي ٢٠٠٠ على مستوى كل ولايات القرار الوطني[٢]. وعليه فان ما يمكن استنتاجه من نص المادة ١٣٦ ان الشرطة البيئية في الجزائر الما هي صفة بيتم منحها لمجموعة من اصداف الشرطة الجزائرية، وقد تم ذكرهم بالتفصيل في هذه المادة وهم مرتبطون بوزارة الداخلية الجزائرية فشل، وهو على العكس من ما موجود في العراق فقد تم استحداث قسم خاص وهو (قسم الشرطة البيئية) وهو يرتبط بوزارتي الداخلية ادرية والبيئة فنية في ذات الوقت .

المبحث الثاني

البيئة وانواع التلوث البيئي

أضحى التلوث البيئي قضية تهم كافة دول العالم، وذلك بعدما ارتفعت معدلات انتشاره التي تتلازم وتتناسب مع درجة التطور التكنولوجي والصناعي حتى أصبحت العودة إلى البيئة البكر حلما بعيد المنال، وأصبح الاهتمام الدولي ينصب على الحد من ارتفاع معدلات التلوث.

لذلك كان التعاون بين أجهزة الدولة من أجل حماية البيئة وخفض معدلات التلوث مطلا قوميا، وتلعب الشرطة دورا حيويا من أجل حماية البيئة من التلوث، ويدخل ذلك في إطار وظيفتها التقليدية باعتبارها إحدى هيئات الضبط الإداري المنوط بها الحفاظ على النظام العام بعناصره الثلاثة : الأمن العام، والصحة العامة، والسكينة العامة.

[١] فأولية عبد الوهادي، وشرايطية مراد، مصدر سابق، م ٢

[٢] منتدى الجيش الوطنى الشعبي : مهام شرطة العمران و حماية البيئة ، بحث منشور على الموقع التالية| .(٢٢/٩/٢٠١٩) /http://artripol , v00 7,00/ (0/٢ -)1( )18(

كما أن للشرطة دورا هاما – يخرج عن وظيفتها التقليدية – ظهر من منطلق التعاون البناء والايجابي مع جهاز البيئة من أجل الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث يتمثل في تقويم السلوك الإنساني نحو مقاومة التلوث البيئي .

المطلب الاول

البيئـــــــة

ويقصد بالبيئة ذلك الإطار الذي يجمع العناصر الطبيعية والبيولوجية والحضارية والتاريخية حيث يعيش الإنسان كائنا بشرا مع الكائنات الأخرى من نبات وحيوان وجماد في كيان طبيعي ومتناسق يسوده التجانس وعدم التنافر، والصحة العضوية والنفسية، والبقاء لكل عنصر من عناصر هذه البيئة، وهذا هو التوازن الطبيعي الذي خلقه الله عز وجل.

وللبيئة توازن ديناميكي، تتفاعل فيه مجموعة من العناصر الطبيعية والايكولوجية والبشرية، بحث تؤثر على الإنسان وتتأثر به من إطار من الضوابط المتشابكة لذلك فإن التلوث المحدود لا يؤثر في التوازن البيئي[1].

وعلى ذلك فإن للبيئة طاقة استيعابية معينة يمكن أن يطرأ عليها تغيرات نتيجة لتدخل النشاط الإنساني (صناعي، زراعي، عمراني، .... الخ)، إلا أن زيادة هذه التدخلات عن الحدود الطبيعية أدى، ويؤدي إلى إحداث خلل في التوازن البيئي يصعب إصلاحه أو تعويض مضاره وخسائره.

ويتوقف نمو الحضارة، وخصائصها العامة، وطابعها المميز على درجة استجابة الإنسان لمتطلبات الحفاظ على البيئة .

التلوث البيئي: مازالت قضية وضع تعريف جامع مانع للتلوث البيئي قائمة، وربما يرجع ذلك إلى تعدد وتنوع أسباب التلوث والآثار المترتبة عليه، والتي تكاد تغطي كافة مجالات الحياة البشرية ولعل أكثر التعريفات التي قيلت للتلوث البيئي ولاقت قبولا، تعريفه بأنه : "إدخال مواد أو طاقة بواسطة الإنسان سواء بطريق مباشر أو غير مباشر

[1] فأولية عبد الوهادي، وشرايطية مراد، مصدر سابق، ص ٣٥

إلى البيئة، بحيث يترتب عليها آثار ضارة من شأنها أن تهدد صحة الإنسان أو تضر بالموارد الحية، أو بالنظم البيئية أو تنال من قيم التمتع بالبيئة أو تعوق الاستخدامات الأخرى المشروعة لها "

وتشير الإحصائيات إلى أن ملياري شخص من العالم لا يحصلون على ماء صالح للشرب، ويستهلكون مياه ملوثة، ينجم عنها وفاة ٢٥ مليون طفل سنويا، وتعرض ٨٠٠ مليون شخص لمرض الملاريا، وإصابة ٣٠٠ مليون آخرين بمرض البلهارسيا. وان للتلوث البيئي انواع:

اولاً:-تلوث البيئة البحرية: تتنوع مصادر تلوث البحار، فقد تكون نتيجة تلوث ناشئ من البر كتصريف الملوثات من المنشآت الساحلية، ويكون عن طريق إلقاء النفايات النووية، وقد ينتج عن السفن (مثل غرف السفن الضخمة المحملة بالآلاف الأطنان من البترول، وإلقاء مخلفات السفن، .... الخ) وأخيرا قد تتلوث البحار نتيجة للتلوث الجوي.

وتشير التقارير الحديثة إلى أن تلوث البيئة البحرية قد بلغ مداه، ومن ذلك ما أشار إليه تقرير حديث صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن ٤% فقط من المناطق التي تنمو فيها المحاريات تنتج مأكولات بحرية صالحة للاستهلاك.

ثانياً:- تلوث التربة: تتنوع مصادر تلوث التربة، فقد يكون التلوث كيميائيا نتيجة الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية كما قد تتلوث التربة نتيجة سقوط الأمطار الملوثة بالأحماض فضلا عن تأثير المواد المشعة.

ولا شك أن تلوث التربة يتسبب في أضرار بالغة للنبات ثم الحيوان فالإنسان ويأتي تلوث التربة لما تسببه المواد الكيماوية أو المشعة من تغيير في نسب مكونات التربة مما يترتب عليه القضاء على الكائنات الحية التي تعيش في التربة وتسهم في عملية تحلل المواد العضوية التي تمنح التربة قيمتها وصحتها وقدرتها على الإنتاج[١].

[١] محمد صديق محمد عبدالله ، مصدر سابق ، ص٨٥

ثالثاً:- التلوث السمعي: تعد الضوضاء صورة من صور التلوث الذي يعاني منه سكان المدن، وتتعدد مصادر الضوضاء لتشمل :

* وسائل النقل والمواصلات بأنواعها.
*الطائرات وخاصة الطائرات النفاثة.
* أجهزة الراديو والتليفزيون والكاسيت.
* الحفلات وأماكن اللهو التي تستخدم مكبرات الصوت.
*أجهزة التكييف
* محطات القوى.

وللضوضاء أضرار جسيمة حيث تصيب الإنسان (والكائنات الأخرى) بحالة من القلق النفسي، والتوتر العصبي، نتيجة حرمانه من التمتع بنوم هادئ يسوده الراحة والسكينة، وتزداد حالة التوتر تدريجيا مع استمرار حالة الضوضاء وقد تدفع الإنسان – في بعض الأحيان – إلى الجنون..

المطلب الثاني

موقف المشرع المصري من جرائم البيئة ودور الشرطة في مكافحتها

لقد ترتب على المخاطر الرهيبة الناجمة عن ارتفاع معدلات التلوث البيئي إسراع المشرع الجنائي إلى تجريم الأفعال التي تساهم في ارتفاع حجم التلوث، حماية للبيئة وحفاظا على حياة الإنسان فضلا عن حماية حقه في التمتع ببيئة صحية نظيفة.

وقد صدرت تشريعات عديدة تجرم التلويث البيئي كان آخرها القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة الذي عكس اتجاه المشرع إلى إصدار تشريع متكامل الحماية البيئة يضم شتات التشريعات المتعددة في شأن البيئة، فجاء هذا القانون متسما بأسلوب النصوص على بياض، حيث اكتفى المشرع بالنص على الاطار العام للجريمة وعقوبتها، وأحال على الجهات الإدارية المختصة تحديد عناصر الجريمة وشروط قيامها وكافة التفصيلات المتعلقة بها.

وقد حدد القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة بالبند الثامن والثلاثين من المادة الأولى الجهات الإدارية المختصة بحماية البيئة المائية وهي[١] :

* جهاز شئون البيئة.
* مصلحة الموانئ والمنائر
* هيئة قناة السويس.
*هيئات المواني بجمهورية مصر العربية
*الهيئة المصرية العامة للبترول.
* الإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية
*الهيئة العامة للتنمية السياحية
* الجهات الأخرى التي يصدر بتحريرها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

وتمثل الشرطة إحدى هيئات الضبط الإداري المنوط بها الحفاظ على النظام العام بعناصره المادية : (الأمن العام، والصحة العامة، والسكينة العامة)، عناصره المعنوية : (الآداب العامة، وجمال الرونق والرواء).

لذلك فإن للشرطة – باعتبارها إحدى هيئات الضبط الإداري – استخدام كافة وسائل الضبط الإداري حماية للبيئة وحفاظا على الصحة العامة، وعلى جمال الرونق والرواء.

وتشمل وسائل الضبط : إصدار لوائح الضبط، أوامر الضبط الفردية، الجزاءات الإدارية الوقائية، التنفيذ المباشر.

وإيمانا من وزارة الداخلية بأهمية الدور الذي تلعبه للمساهمة في حماية البيئة من التلوث فقد صدر قانون بإنشاء "شرطة البيئة" لتتبع الإدارة العامة لشرطة المسطحات المائية، وتعدل مسمى الأخيرة ليصبح "الإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات المائية" ليدخل ضمن اختصاصها اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية البيئة المائية من التلوث (وذلك من خلال فروعها الجغرافية في المحافظات) والتي تشمل :

[١] عبد الصاحب ناجي رشيد البغدادي، مصدر سابق، ص٤٢

* تكثيف المرور على المجاري المائية، وحصر مصادر التلوث، واتخاذ الإجراءات القانونية حيال المخالفات.

*التفتيش الدوري المستمر والمفاجئ على الوحدات النهرية للتأكد من سلامتها وصلاحيتها.

*مراقبة التسرب البترولي، ومخلفات الصرف الصحية لكافة الوحدات البحرية.

* تأمين الصيد الحر، ومنع الصيد باستخدام السم أو المبيدات أو المفرقعات ... الخ.

كذلك يمتد نشاط الإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات المائية ليشمل حماية الرقعة الزراعية ومراقبة التداول غير المشروع للمبيدات والأسمدة، وضبط مخالفات التعدي على الأرض الزراعية.

وإذا كانت الإدارة العامة لشرطة البيئة والمسطحات المائية تمثل إحدى الجهات الإدارية التي حددها القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة والتي تختص بحماية البيئة المائية، فإن هناك إدارات أخرى تتبع جهاز الشرطة وتساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في حماية البيئة (بأوساطها المختلفة) من التلوث، ولعل أهم تلك الإدارات :

الإدارة العامة للمرور : وتتبع قطاع الشرطة المتخصصة، وتتولى مهمة تطبيق قانون المرور على الطرق السريعة، فضلا عن الإشراف الفني على إدارات وأقسام المرور التي تتبع مديريات الأمني

وتساهم الإدارة العامة للمرور في حماية البيئة من التلوث الهوائي أو السمعي :

*فهي تنهض بمهمة الفحص الفني الدوري (أو المفاجئ) على المركبات والكشف على دورة الوقود، واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المركبات التي تسبب تلوثا للهواء نتيجة كثافة دخان العادم.

*ضبط المركبات التي يتطاير من حمولتها مواد قابلة للاشتعال أو مضرة بالصحة العامة.

* مساعدة محطات قياس تلوث الهواء على القيام بوظيفتها.

*تنظيم المرور والتخطيط للقضاء على ظاهرة ازدحام الشوارع الرئيسية بالمدن وذلك للحد من نسبة التلوث الهوائي.

* منع مرور مركبات النقل الثقيل داخل المدن.

كذلك تساهم الإدارة العامة للمرور في حماية البيئة من التلوث السمعي بضبط المركبات التي تستخدم أجهزة تنبيه مخالفة للقانون لما تسببه من إحداث ضوضاء وإزعاج، أو تلك التي تسئ استخدام آلة التنبيه.

الإدارة العامة لشرطة المرافق : وتقوم بالاشتراك مع أجهزة الإدارة المحلية بتنفيذ القوانين المتعلقة بالنظافة العامة والتخطيط العمراني، وضبط إشغالات الطرق.

- كذلك يقوم ضباط الإدارة العامة بالمرور الدوري على المصانع والورش الصناعية لمطابقة الرخص والاشتراطات المطلوب توافرها لحماية البيئة الهوائية من تلوث غازات تلك المصانع .
- ضبط كمائن الجير المنتشرة داخل الكتلة السكنية وغلقها.
- ضبط المحلات المقلقة للراحة والمخالفة للوائح التشغيل.
- ضبط مستخدمي مكبرات الصوت بدون ترخيص.

مصلحة الدفاع المدني والحريق : وتتبع قطاع الشرطة المتخصصة وتسهم في حماية البيئة من التلوث عن طريق :

*المراقبة الدورية باختلاف أنواعها وعدم منح التراخيص إلا بعد التفتيش على المداخن الخاصة بها والتأكد من صلاحيتها من حيث الارتفاع المسموح به وتركيب مرشحات لها، ومعالجة المخلفات، ... الخ.

الإدارة العامة لشرطة النقل والمواصلات : وتقوم بتنفيذ القوانين الخاصة بمنع التلوث الناجم عن التدخين داخل وسائل النقل وضبط المخالفين.

وإذا كان جهاز الشرطة يساهم في الحفاظ على البيئة باعتباره يمثل إحدى هيئات الضبط الإداري المنوط به الحفاظ على النظام العام بما يشمله من حفاظ على الصحة العامة فإن للشرطة كذلك دوراً هاماً في الحفاظ على البيئة يخرج عن إطار وظيفتها التقليدية ويتمثل في العمل على تقويم السلوك الفردي من أجل الحد من معدلات التلوث البيئي، فلا شك إن الأضرار الجسيمة التي تلحق بالبيئة تمثل قضية إنسانية تتوقف . في المقام الأول – على سلوك الإنسان ومدى تفاعله مع الطبيعة، لذلك كان من أهم

وسائل حماية البيئة والحفاظ عليها من التلوث العمل على تقويم السلوك الإنساني، ونشر الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع وهي بلا شك مهمة تتطلب تعاون وتضافر من كافة أجهزة الدولة الحكومية وغير الحكومية .

والواقع أن للشرطة دورا هاما في تقويم السلوك الإنساني من أجل الحفاظ على البيئة ويبدو ذلك من خلال وسيلتين :

الأولى : عن طريق التقويم الذاتي: حيث يقوم جهاز الشرطة بتقويم أفراده ذاتيا، وذلك بالعمل على نشر الوعي البيئي لديهم، عن طريق التوعية داخل قطاعاته المختلفة بأهمية إتباع الوسائل الوقائية للحفاظ على الصحة العامة، والتفتيش الدوري على النظافة العامة للأفراد، والمراقبة المستمر على المأكل والملبس وأماكن الإعاشة، وكذلك نشر الوعي بأضرار التدخين على الصحة العامة، وعلى البيئة بوجه عام[1].

كذلك تحرص القيادة الشرطية على نشر الوعي لدى أفراد الجهاز بأهمية الرياضة، فضلا عن تهيئة المناخ الملائم للممارسة الرياضة في القطاعات الشرطية المختلفة وإعداد وتدريب فرق رياضية تمثل الجهاز في الألعاب المختلفة والمسابقات المحلية والدولية .

كذلك يقوم جهاز الشرطة بحماية البيئة من خلال تنظيم الصيانة الدورية للمركبات التابعة للقطاعات الشرطية المختلفة، وذلك عن طريق إدارة تختص بأعمال الصيانة (إدارة مركبات الشرطة) كما تتم الرقابة على قيام القطاعات المختلفة بذلك من خلال (شرطة الانضباط) التي تمارس التقويم الذاتي داخل الجهاز وضبط المركبات المخالفة للشروط الفنية .

كذلك يجري العمل في القطاعات الشرطية المختلفة على تنفيذ التعليمات الخاصة بكيفية التخلص من المخلفات اليومية دون إضرار بالبيئة.

وتهتم كافة القطاعات الشرطية اهتماما خاصا بنشر وتوسيع الرقعة الخضراء داخل المنشآت إيمانا منها بالدور الهام الذي تلعبه الخضرة في إعادة التوازن البيئي.

[1] ساجد حميد عبل الركاابي، مصدر سابق، ص٢٧

الثانية : التقويم عن طريق ترغيب أفراد المجتمع في الحفاظ على البيئة: مما لا شك فيه أن ممارسة الشرطة لدورها الضبطي في ضبط مرتكب المخالفات المتعلقة بتلويث البيئة له دور هام في ردع المخالفين، والحد من الجرائم البيئية، لذلك كانت الجدية في تنفيذ القوانين واللوائح، وضبط المخالفين ومرتكبي الجرائم البيئية عاملا أساسيا في حماية البيئة من مزيد من التلويث .

ولعل تجربة تطبيق القوانين على مرتكبي المخالفات من مستخدمي مترو الأنفاق ذلك الصرح الحضاري تعكس أهمية الجدية والحسم في تطبيق القوانين ولوائح الضبط، حيث ترتب عليها الحد إلى درجة بعيدة – من المخالفات المرتكبة داخل المترو وفي الأماكن المرتبطة به سواء فيما يتعلق بالتدخين أو الممارسات اللاأخلاقية وبالتالي يمكن تحقيق ذات النتائج في وسائل المواصلات الأخرى.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث. (دور الشرطة البيئية في تقويم السلوك الانساني نحو مقاومة التلوث البيئي) يمكن أن نتقدم بجملة من الاستنتاجات والتوصيات والتي نوردها بالشكل الاتي:

أولا: الاستنتاجات :-

١-تتنوع العقوبات الجنائية في نطاق جرائم تلويث البيئة، ويمكن أن تتخذ صورتين، تكون في الأولى سالبة لحرية المدان بجزيمة الكويت على شكل عقوبة سجن او حبس بينما تكون في الثانية ذا صبغة مالية أي ترد على ذمته المالية على شكل غرامات أو مصادرة وإن كانت السياسة التي يشهدها المشرع البيئي في جرائم تلويث البيئة تتجه نمو التوسع في العقوبات المالية والإقلال من العقوبات المفيدة للحرية إلا أن النوع لأخير لا غنى عنه أي ردع مخالفي قوانين البيئة .

٢- عقوبة الغرامة مكانة بارزة في مجال الحماية الجنائية المقررة للبيئة وذلك لملاءمتها اللجرم والجاني على حد سواء، فهي تتلاءم مع الجرم، إذ أن أغلب الجرائم البيئية اتصل بالمال بطريقة أو بأخرى، إذ تحدث بمناسبة ممارسة نشاط اقتصادي فتكون الغرامة بالنسبة لها من جنس العمل، ومن جهة أخرى فإن الغرامة تتلاءم مع الجاني

فالجرائم البيئية غالباً ما تسند إلى أشخاص معنويين، فتكون عقوبة الغرامة مناسبة الطبيعة مرتكبيها .

٣- الشرطة البيئية هي ذلك الجهاز الذي يضم مجموعة من الأفراد الموظفين الحكوميين والمكلفين بحماية البيئة ومعاقبة من يقدم على اي عمل يؤدي الى تلويث البيئة وتتنوع وتعدد الواجبات الخاصة بالشرطة البيئية والتي تتمثل بمراقبة الأفعال التي قد تشكل انتهاكا للبيئة بمكوناتها المختلفة ومن ضمنها المحميات الطبيعية ومن ثم اتخاذ الاجراءات القانونية والإدارية بحق مرتكبيها، وتنفيذ قرارات الصادرة من الجهات المختصة بحماية البيئة من خلال ازالة المخالفات البيئية أو الغلق المؤقت للمعامل او للمحلات التي تتسبب في الإضرار بالبيئة وايداع القضايا المتعلقة بالمخالفات البيئية للمحاكم وتنفيذ الأحكام الصادرة عنها من خلال المراكز الأمنية واقسام التنفيذ القضائي ومساعدة الوزارات والدوائر المختصة في نشر الوعي البيئي بين المواطنين بالتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة .

٤-ان تنفيذ الخطط البيئية يكون تحت اشراف وزارة البيئة، من اجل اتمام المهام حيث تعدد الاختصاصات في الفريق الواحد يعتبر أمرا ايجابية في العمل.

٥- تقوم الشرطة البيئية بمجموعة من الاختصاصات فيما يتعلق بحماية المحميات الطبيعية وهي تضم تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من وزارة البيئة والجهات ذات العلاقة، وتأمين الحماية اللازمة للمحميات الطبيعية ومنع التجاوز عليها، وتوفير الحماية اللازمة لفرق الرقابة البيئية التابعة لوزارة البيئة في أثناء تأديتها لواجباتها، ودور الشرطة البيئية في نشر الوعي البيئي، ودور الشرطة البيئية في تلقي الشكاوي والإخبارات، وممارسة الشرطة البيئية لسلطات الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم البيئية .

٦- أن تلقي الشكاوي والإخبارات لا يتم الا وفقا لنموذج يتم اعداده بشكل مسبق بالتنسيق مع وزارة البيئة باعتبارها الوزارة ذات الاختصاص في ما يتعلق بالبيئة وما يوثر عليها وما يشكل تهديدا لها ومصدرا لتلويثها، كما ان موضوع الاحالة يتم ايضا بالاتفاق بين وزارة الداخلية ووزارة البيئة .

ثانياً:- التوصيات

١-لاحظنا في عموم العراق تدهور وتراجع التنوع الأحيائي في عموم البلاد نتيجة انتشار ظاهرة الصيد الجائر للأحياء المائية والطيور المهاجرة والمستوطنة وكذلك انحسار مياه الأهوار والأنهر وجفاف وتلوث قسم منها بالإضافة إلى انتشار الآفات الطبيعية والنباتات الغازية والأمراض التي تصيب الكائنات الحية، فضلا عن قلة عدد المحميات وانتشار ظاهرة التصحر وألة المساحات الخضراء مما أثر سلبا على التنوع الإحيائي وخاصة في الأهوار الوسطى باعتبارها موقعة معلنة للتراث العالمي، واننا هنا ندعو الحكومة العراقية الى دعم الحيات البرية والمائية والأنواع النادرة من الحيوانات من خلال استحداث المزيد من المحميات الطبيعية

٢-يتمتع (المفتش البيئي) في امور بصلاحيات أوسع مما هو مقرر اللمراقب البيئي) في .

الكاف وهذا ما يدعونا إلى المطالبة الى اعطاء (المراقب البيئي) نفس الصلاحيات التي) يتمتع بها المفتش البيئي

٣-أن ضرورة اعداد نموذج خاص لغرض تلقي الشكاوي والإخبارات وتدخل وزارة البيئة والداخلية في كل هذا انما هو شكل من أشكال البيروقراطية في العمل الاداري التي تجعله أكثر تعقيدا ورتابة وهنا فأننا ندعو الى انتهاج نفس اسلوب المشرع الجزائري الذي لم يشترط كل هذا في تقديم الشكاوي البيئية .

قائمة مصادر

كتب قانونية

١- ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشان الأكبر، طبعة جديدة منقحة ومصححة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ٢٠٠٧ محمد السعيد زلاتي، أ. د. احمد بنيتي: دور الشرطة الجزائرية في الوقاية من الجريمة ومكافحتها، مجلة تحولات، مج٢، ١٤، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠١٩.

الرسايل والاطاريح

١- قبايلية عبد الوهاب و شرايطية مراد: دور شربلة العمران في حماية البيئة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلو السياسية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، ٢٠١٩ .

المجلات

١- علي عدنان الفيل : مهام الضبط القضائي الخاص في الجرائم البيئية في التشريعات العربية (دراسة مقارنة) المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، عد، مج٢٧، ٢٠١١ .

٢- كاظم عتاد حسن الجبوري: قطع راتب رجل الشرطة في القانون الجنائي لقوى الأمن الداخلي، مج٢٠، ١٤ مجلة جامعة بابل، ٢٠١٧.
٣- العميري ياسين، د. بوشنافة جمال: المحميات الطبيعية في التجربة الجزائرية وبعض التجارب العربية، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المدية، مج، ع١، ٢٠١٩.
٤- محمد ابراهيم محمد ابراهيم: المحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي في مصر (رؤية حديثة)، مجلة اسيوط للدراسات البيئية، ع١٩، يوليو ٢٠٠٠.

القوانين

١- النظام الداخلي للشرطة البيئية في العراق رقم ١ لسنة ٢٠١٠
٢- قانون حماية البيئة رقم ٨٣-٣ لسنة ١٩٨٣.
٣- النظام الداخلي لقسم الشرطة البيئية في العراق رقم ١ لسنة ٢٠١٥،
٤- قانون الدفاع المدني أو الرقم ٤٤ لسنة ٢٠١٣
٥- قانون وزارة البيئة رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٨

مواقع الانترنيت

١- وزارة البيئة العراقية : الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة في العراق وخطة العمل المقيئية للفترة (٢٠١٢-٢٠١٧)، مسودة أولى، .(٢٠١٨/٩/١٧ . http://www.natureiraq.org/uploads/9/2/7/0/9270858/nat_envt_sap.pdf
٢- ما هو تعريف الشرطة: متاح على الرابط التالي: https://www.almrsal.com/post/402060
٣- موقع ويكبيديا: الشرطة العراقية، متاح على الرابط التالي٨٤% (٢٠١٩/٣/٢٥)https://ar.Wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9
٤- المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية: https://hrdiscussion.com/nr10008.html
٥- جمهورية العراق، وزارة البيئة الاستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية الفترة (٢٠١٣)-http://apps.unep.org/redirect.php?file publications/pmdocuments/-.14uat(Y. The%20National%20Environmental%20Strategy%20and%20Action %20Plan%20%20 2013 201%E1%80%93%202017%20for%20Iraq 2013National_Environmental_Strategy Arabic.pdf
٦- موقع الد پريس: متاح على الرابط التالي : https : / / www . alghaitpress . com / news
٧- موقع بيت كوم: متاح على الرابط التالية (.١٤// (A ٨٥%٩/%D٧٠١٨٢/٩https://specialties.bayt.com/ar/specialties/